وهكذا يتضح ان الولايات المتحدة كررت في « المعاهدة » الموقف نفسه الذي سبق لها ان اتخذته ابان حرب ١٩٧٣ عندما تفردت بقرار مساندة اسرائيل عسكريا بصورة علنية وكثيفة معرضة الدول الغربية الحليفة لاخطار الحظر النفطي العربي وغير ذلك من اشكال العقوبات الاقتصادية ، في حين ان واشنطن لم تأخذ رأي الاوروبيين حتى في استخدام قواعدهم العسكرية لتنظيم الجسم الجوي الاميركي الذي زود اسرائيل بالاسلحة في تلك الحرب ٠

وتجد اوروبا الغربية واليابان نفسها بعد توقيع المعاهدة في موقف مماثل ، ليس فقط من حيث تنحية الولايات المتحدة لها في المراحل التي سبقت وادت الى توقيع المعاهدة ، بل ايضا من حيث التعرض لاحتمالات اجراءات مقاطعة عربية قد تتناول امدادات النفط وقد تتناول بالاضافة اليها صفقات تجارية ضخمة تعول عليها هذه الدول الغربية تعويلا كبيرا ، خاصة صفقات الاسلحة الضخمة مع الدول العربية ٠ ومن هنا وجد الاتهام الاوروبي طريقه الى صدر الولايات المتحدة بأنها انما تدفع الامور في هذا الاتجاه كجزء من حرب المنافسة الاقتصادية الجارية بين الحلفاء على نفط الشرق الاوسط وتجارته ٠

ولا يعني هذا ان اوروبا الغربية مدفوعة بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية دون اي تشاور اميركي معها الى اتخاذ موقف حاسم ضد الفريق الاميركي الى تسوية ازمة الشرق الاوسط ٠ فلا تزال اوروبا الغربية تمارس الاستفادة من تبعيتها للولايات المتحدة استراتيجيا (امنيا) واقتصاديا ودبلوماسيا ٠ وهو ما يفرض عليها انتهاج سياسة عدم التزام ، وهي سياسة تسمح لاوروبا الغربية (واليابان وكندا) بمسايرة استراتيجية الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه الانفتاح على الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية والشرق الاوسط العربي لتحقيق غايات اقتصادية اساسا دون تقديم اي التزام سياسي ملموس مقابل هذه الغايات الاقتصادية ٠ وتنجح سياسة اوروبا الغربية هذه مع أطراف الجانب العربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ربما لان الدول العربية نفسها تكتفي من دول اوروبا بأن لا تكون ضدها ، اي تكتفي منها بموقف الامتناع عن دعم اسرائيل ٠

الا ان توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية يفرض على اوروبا الغربية وضعا جديدا قد يجعل من العسير عليها متابعة سياسة عدم الالتزام هذه وجني فوائدها العربية ٠ لانه بعد خروج مصر الى ناحية الصف الاميركي ـ الاسرائيلي اصبح العرب يطالبون اوروبا الغربية باتخاذ مواقف اوضح ضد المعاهدة ، بل والمشاركة بدرجة ما فيقرارات مقاطعة النظام المصري مقابل الاستمرار في الحصول على الامتيازات الاقتصادية الضخمة النفطية والتجارية مع العرب ٠ بينما تطالب الولايات المتحدة حلفاءها بأن يؤيدوا المعاهدة بوضوح